إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر: خلال الفترة(2010 2022)

Sustainability of small and medium enterprises as a mechanism for achieving economic and social development in Algeria: during the period (2010-2022)

غرداوي فاتح *

مخبر الإقتصاد التطبيقي في التنمية

جامعة يحي فارس - المدية – الجزائر

gherdaoui.fatih@univ-medea.dz

غزازي عماد

مخبر الإقتصاد التطبيقي في التنمية

جامعة يحي فارس - المدية – الجزائر

rezazi.imad@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/18 تاريخ القبول للنشر: 2024/10/17 تاريخ النشر: 2024/12/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة واقع إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى أهميتها ومساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2022، وذلك من خلال دراسة دورها في الزيادة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى مساهمتها في توفير فرص العمل.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية إلا أنها لا تزال تواجه العديد من الصعوبات التي تعيق عملها ونموها وإستمراريتها وعليه يتوجب على الجهات المعنية تبني إستراتيجيات تنموية تهدف إلى النهوض بهذا القطاع وإحياء ديناميكيته.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إستدامة، تنمية إقتصادية وإجتماعية، جزائر.

تصنيفات JEL: M14،M19،O12،O16.

Abstract:

study aims to try to know the reality of the sustainability of small and medium enterprises and the extent of their importance and contribution to achieving economic and social development during the period from 2010 to 2022, and this is through studying their role in increasing the gross domestic product and added value outside the hydrocarbon sector, in addition to their contribution to providing jobs.

This study concluded that despite the contribution of small and medium enterprises to achieving economic and social development, they are still facing a number of difficulties that hinder their work, growth and continuity. Accordingly, the authorities must adopt development strategies aimed at promoting this sector and reviving its dynamism.

Keywords:Small and Medium Enterprises; Sustainability; Economic and social development; Algeria.

Jel Classification Codes:M14،M19،O12،O16.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تولي دول العالم بإختلاف درجة نموها إهتماما كبيرا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر هذه الأخيرة البنية التحتية للإقتصاد الوطني نظرا لدورها الفعال في تحقيق التنمية والأهداف الإقتصادية والإجتماعية خارج قطاع المحروقات والجزائر بادرت إلى تبني استراتيجية لدعم وترقية هذه المؤسسات بتوفير بنية إقتصادية وقانونية مناسبة، من خلال إصدار القانون التوجيهي رقم17-02، حيث قامت الحكومة بتأسيس الهياكل والمعدات التي من شأنها تدعيم هذا القطاع بشتى الطرق.

وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال مساهمتها في التخفيض من حجم البطالة وذلك من بتوفير مناصب شغل جديدة وتحقيق قيمة مضافة بشكل متزايد، زيادة على مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام،وترقية حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1. 1.إشكالية الدراسة: وعلى ضوء ما سبق ذكره تبرز معالم الإشكالية الأساسية التي يمكن صياغتها كالآتي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر للفترة(2010 2022)؟

1. 2.فرضيات الدراسة:

ومن أجل معالجة الإشكالية أعلاه نصوغ الفرضيات التالية:

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر لا تزال متدنية نوعا ما مقارنة مع نظيرتها في إقتصاديات دول الأخرى وهذا راجع لمجموعة من التحديات والمشاكل التي تقف أمام هذا القطاع.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الصعوبات المتمثلة في غياب المرافقة ونقص التمويل التي تعرقلها في أداء دورها الفعال في المساهمة وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

1. 3.أهمية الدراسة: نوجز أهمية الدراسة فيما يلي:

- دور ومساهمة هذا القطاع في تحقيق التنمية الإقتصادية من جهة والقضاء على البطالة وتوفير مختلف السلع للمجتمع من جهة أخرى.
- المكانة التي تحتلها في برامج التنمية الوطنية، بعد الفشل في إقامة المجمعات الاقتصادية الكبرى، وتشجيع الجزائر على تأسيس مثل هذه المؤسسات من خلال إعتمادها لجملة من الإصلاحات وسن العديد من القوانين وأجهزة الدعم في هذا الشأن.

1. 4. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحليل مدى تطورها.
- تبيان اسهامات هذه المؤسسات في التنمية الاجتماعية والإقتصادية، من خلال دراسة دورها في التشغيل، والحد من البطالة، وتحقيق قيمة مضافة بشكل متزايد، ومساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام، وترقية حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات وبالتالي مساهمتها في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية والإقتصادية.

1. 5. منهجية الدراسة: في هذه الدراسة إعتمدنا على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي: حيث لا يمكن دراسة هذا القطاع في الوقت الحاضر بدون معرفة والعودة إلى نشأة وماضيه.

- المنهج الإحصائي: نعتمد على الجداول والإحصائيات الصادرة عن الهيئات والمواقع الرسمية.
- المنهج الوصفي: وذلك لوصف دور ومساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

2.ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أوسع خلال فترة الإنفتاح الإقتصادي حيث تساهم في التخفيض من معدلات البطالة وكذا المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتعددت تعاريف هذه المؤسسات وتباينت لذلك سنقدم بعض التعاريف الدولية، ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر:

2. 1. التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

❖ **تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي(WB)**

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستنادا إلى عدد العمال حيث يعرف المؤسسات الصغيرة على أنها مؤسسات تشغل أقل من 50 عامل وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 3ملايين دولار أمريكي أما المؤسسات المتوسطة فعدد عمالها أقل من 300 عامل وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 15 مليون دولار أمريكي.(غديري، 2023، صفحة 39)

❖ **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب منظمة العمل الدولية**

إعتبرت المؤسسات صغيرة الحجم هي التي تشغل مابين 10 إلى 100عاملا والمؤسسات متوسطة الحجم هي التي يعمل بها من 100 إلى 250 عاملا.

من هذا التعريف نلاحظ أن المنظمة إعتمدت على معيار كمي واحد هو عدد العمال.

❖ **تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

إستند في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة مقاييس وهي :

- عدد العمال
- رقم الأعمال
- إستقلالية المؤسسة

ولقد صنف الإتحاد الاوروبي في تعريفه بين المؤسسات كما يلي:

- مؤسسات صغيرة الحجم: وهي التي يعمل فيها من 10 إلى 49 عامل ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى 10ملايين يورو.
- مؤسسات متوسطة الحجم: وهي التي يشتغل بها من 50 إلى 250 مشتغل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 50 مليون يورو.

❖ **بخصوص تعريف الجزائر:** تعريف هذه للمؤسسات حسب المشرع الجزائري هو التعريف الوارد في القانون 17/02 المؤرخ في 2017/01/10، والذي ينص على ما يلي: " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات توظف من واحد إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار جزائري، وهي تستوفي معايير الاستقلالية.(عزوز، 2018، صفحة 250)

❖ **مؤسسة متوسطة الحجم:** وهي التي توظف ما بين 50 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي ما بين 400مليون إلى 4 ملايير دينار جزائري.

❖ **مؤسسة صغيرة الحجم:** وهي التي تشغل 10 إلى 49 عامل، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز (400)مليون دينار جزائري.(الرسمية، 2017، صفحة 6)

2.2 . التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر:

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على عدة مراحل نوجزها في الجدول الموالي:

الفترة	إسمها	أهم مميزاتها	أهم القوانين الصادرة	مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها
1962-1982	مرحلة تهميش القطاع الخاص	وهيمنة القطاع العام بالإضافة إلى الاعتمادعلى سياسات الصناعات المصنعة	– صدورالقانون الأول للاستثمار سنة 1963 لمعالجة اضطرابات المحيط التي عقبت الاستقلال. – صدور قانون الاستثمار الثاني سنة 1966 والذي يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني	– إسناد المؤسسات الصغيرة للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب وإدراجها ضمن أملاك الشركات الوطنية – شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومحدوديته في القطاع الخاص
1982 1988	وضع إطار تشريعي للإستثمار الوطني الخاص	– إنخفاض مداخيل الدولة – إنخفاض أسعار المحروقات – تأثر إستثمارات القطاع العام	– صدور القانون 82-11والمتعلق بالاستثمارات الخاصة الوطنية – إنشاء ديوان التوجيه والمتابعة والتنسيق لمتابعة الإستثمارات الخاصة	– عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما نسبيا باعتبارها قطبا محركا وحيويا بإمكانه المساهمة في تنفيذ وتحقيق اولويات وأهداف توجهات السياسة الإقتصادية الجديدة – تحصلت PMEعلى حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية، وكذلك القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد.
1989 2000	الإصلاحات الاقتصادية	– تدارك أهمية القطاع الخاص – إحلال إقتصاد السوق محل الاقتصادالموجه – تحرير التجارة الخارجية. – إستقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.	– صدور القانون 88-25المتعلق بتوجيه الاستثمارات لإقتصادية الخاصة الوطنية. – صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض. – صدور المرسوم التنفيذي رقم211-94 المتعلق بإنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	– البروز التدريجي لمبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية، حيث أضحت المؤسسات العمومية والخاصةتعامل نفس المعاملة بعد إلغاء كل الاحتكارات وتحريرالتجارة الخارجية. – إتجاه PMEالخاصة في الإستثمار أساسا في الأنشطة التجارية (إستيراد السلع الاستهلاكية النهائية) – شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا إبتداء من سنة 2020.
2001 2016	تشجيع الإستثمار الخاص وتطويره	– القيام بالتعديلات الضرورية لإعطاء تفس جديد لترقية الإستثمارات – إسترجاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانتها في الإقتصاد	– صدور الأمر 11-03 والمتعلق بتطوير الإستثمار – صدور القانون التوجيهي رقم01-18 المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار – إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	– وضع اول تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – ضبط إجراءات التسهيل الإداري اللازم تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة – تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوبع ميدان نشاطها – تحسين الأداء البنكي في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – العمل على تسويق وتصدير السلع التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
بعد سنة 2016	المرحلة الحالية	إنخفاض سعر البترول	صدور القانون رقم17-02 متأثرا بتعديل الدستوري لسنة 2016 الذي يمجد مبدأ حرية التجارة والاستثمار	– تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. – ترقية نشاط المناولة.

المصدر:(حسيبة، 2022، صفحة 117).

3.2.أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويمكن توضيح اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإعتماد على الجدول الموالي:

الجدول رقم02 : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الأهمية الاقتصادية	الأهمية الاجتماعية	الأهمية السياسية
– جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج. – توفير سلع وخدمات الاستهلاك النهائي والوسيط وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد. – تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات بدل استيرادها. – المساهمة في تنمية الصادرات. – تعمل على زيادة معدن دوران راس المال وتعبئة هذه الأموال. – تقضي على التضخم	– تخفيض نسبة البطالة. – رفع نسبة المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني. – التوظيف الأمثل للموارد البشرية. – تحقيق الاستقرار الاجتماعي،التوزيع المتوازن للسكان من خلال توطين الصناعة في مختلف المناطق.	– تعتبر الوسيلة الأساسية لتطبيق مصطلح الرأسمالية الشعبية الذي يهدف لمنع تركز الثروة في ايدي طبقة اقلية في المجتمع. – الاسهام في تحقيق مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الإنتاج.

كما وتبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لإقتصاديات الدول، فيما يلي:

- تحقيق توازن هيكل النشاط الإنتاجي .(الأسرج، 2010، صفحة 49)
- تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي.
- توفير فرص العمل الحقيقة المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة.
- إستثمار وتعظيم المدخرات المحلية.
- استخدام التكنولوجيا المحلية.
- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات.

4.2.مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من المعوقات والمشاكل نوجزها كما يلي:

- **المعوقات التمويلية:** تواجه المؤسسات إشكالية التمويل وعدم إستحداث صيغ تمويلية ملائمة بسبب ضعف السوق المالي وتأخر عصرنة الجهاز المصرفي.
- **مشكل العقار الصناعي:**تعاني هذه المؤسسات الكثير من المشاكل المتعلقة ب:عدم توفر العقار،وكذا التعقيدات الإدارية البيروقراطية للحصول على قطعة عقار ملائمة،بالإضافة إلى التكاليف المرتفعة والقوانين المطبقة في الحصول على العقار.(شهيرة، 2019_2020، صفحة 130)
- **مشاكل التسويق:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من المشاكل في المجال التسويقي، والمتمثلة في :نقص الدعاية والإشهارات التسويقية بالمنتجات المحلية، وكذا إخضاع المؤسسات إلى بعض ضرائب الإنتاج، مما يضعف من قدرتها التنافسية مع المنتجات الإجنبية، مما يؤدي لظهور السلع ومنتجات بديلة ذات جودة وبتكلفة أقل.
- **نقص اليد العاملة المؤهلة:** فعلى الرغم ما تتمتع به الجزائر من ارتفاع حجم القوة العاملة، إلا أنها تعاني من الندرة النسبية في الأيادي العاملة الماهرة والمدربة التي يتزايد الإحتياج لها، في وقت تطورات تكنولوجية تتطلب توفير اليد العاملة القادرة على مواكبة هذه التطورات ناهيك عن غياب سياسة تكوين اليد العاملة والمسيرين في المؤسسات

الخاصة، وهذا راجع إلى نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة، ويشكل هذا الجانب عائقا كبيرا أمام تطور وإزدهار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

5.2.متطلبات وعوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على مجموعة من العوامل، بعضها مرتبط بصاحب المؤسسة، وبعضها مرتبط بالسياسات الحكومية.

❖ **عوامل مرتبطة بصاحب المؤسسة**

يتطلب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة امتلاك مديرها لمؤهلات نفسية وشخصية، ومعارف ومهارات إدارية منها ما يلي:

- **امتلاك رؤية كلية لتفاصيل العمل:** لا بد أن يتمكن صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من تكوين صورة كلية عن العمل بجوانبه المالية والفنية والتسويقية والبيئية... فامتلاك صاحب المؤسسة لمنظور ضيق قد يتسبب في فشل مؤسسته، حيث ينغمس ويهتم بجانب واحد من العمل ويهمل الجوانب الأخرى.
- **الحساسية للتغير والقدرة على التكيف:** سمة شخصية أخرى مهمة وهي قدرة صاحب المؤسسة على رصد التغيرات التي تحصل والتكيف معها، أي قدرته على متابعة التغيرات البيئية الخارجية وتشخيص المؤشرات المرتبطة بها والبحث عن آثارها المحتملة على مؤسسته لتحديد ما يجب.
- **القدرة على جذب العمالة الماهرة:** وذلك من خلال قدرة صاحب المؤسسة على تشخيص قدرات ومهارات العاملين، وامتلاكه قدرات قيادية لاستخدامهم وتوجيههم.
- **المعارف الإدارية:** وهي معارف تتعلق بكل وظائف المؤسسة من إنتاج وتسويق ومالية وإدارة ... والتي لابد أن يكون صاحب المؤسسة على دراية بها.
- توفر الكفاءة في أداء المهام مع المهارات التحليلية والتفاوضية والادارية اللازمة لذلك والقدرة على اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب.(عفيف، 2022، صفحة 73)

❖ **عوامل مرتبطة بالحكومات**

لضمان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا بد من توافر مجموعة من المقومات التي ترجع إلى الحكومات، أهمها:

- إنشاء هيئات أو إدارات حكومية تكون وظيفتها الأساسية دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروعها المختلفة.
- دعم وتشجيع الطلب المحلي على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ما يلي:
- الحملات الإعلامية والترويجية من خلال وسائل الإعلام المختلفة؛
- تسهيل إقامة المعارض الدائمة والمؤقتة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نشر فكر وثقافة ريادة الأعمال من خلال حملات إعلانية موجهة لذلك في التلفزيون والإذاعة والصحف والجامعات ومراكز الشباب.
- تحقيق الانتشار الجغرافي لحاضنات الأعمال.

- الدعم الفني والمعنوي من الجهات الرسمية للجهات الحاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإشراف والمتابعة والرقابة والتقويم المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الجهات الممولة.
- منح صاحب المؤسسة المقترض فترة سماح مناسبة قبل البدء في السداد حتى يتمكن من سداد الأقساط المستحقة من إيراداته دون اللجوء إلى مقرض آخر.

3.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستدامتها وواقعها في الجزائر

يعتبر موضوع إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع الراهنة والحديثة التي تعمل من خلالها المؤسسات على مراعاة ودمج إدارتها بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وذلك لتحقيق اداء مستدام.

1.3.تعريف الإستدامة بشكل عام

التعريف الأول: الاستدامة وهي مصطلح يعبر في مجمله بالاهتمام الواسع بالأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

التعريف الثاني: ومن أشهر تعاريف الاستدامة:" وهي التنمية التي تفي إحتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة.(C.Warhurst, 2022, p. 12)

تعريف الثالث: وهي مفهوم أو نظام يهدف إلى الحفاظ على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وكذا الموارد البيئية للأجيال الحالية دون التأثير السلبي على الأجيال القادمة.

وإذا ما رجعنا الحقيقة الأمر فإننا نجد أن أهل الإختصاص قد أجمعوا على أن مفاهيم الإستدامة تدمج بين ثلاثة ابعاد رئيسة وهي كما يلي:

- **البعد الإقتصادي:** تعني الإستدامة إستمرارية وتعظيم الرفاهية الإقتصادية لأطول فترة ممكنة، وتقاس بمعدلات الدخل
- والإستهلاك.
- **البعد الإجتماعي:** وتنطوي الإستدامة على ضمان التشغيل والتعليم والصحة والعدالة بإعتبارها اهم الركائز.
- **البعد البيئي** : ويشير إلى عقلنة استغلال الموارد البيئية.

2.3.إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

موضوع إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الاقتصادية من المواضيع الحساسة التي تعمل على دمج إدارة جانبها الاقتصادي بالجانب البيني والاجتماعي جنبا إلى جنب، وذلك لتحقيق أداء مستدام، لذلك فإن الاستدامة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها عدة معاني وهي: تحقيق النمو الإقتصادي مع الحفاظ على الإستقرار الإجتماعي وكذا حماية البيئة.

كما عرفت كذلك على انها مدى قدرة المؤسسات على إستغلال والتحكم بمواردها بشكل فعال يخدم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع بالإعتماد على مختلف الإستثمارات المباشرة أو غير ذلك المالية او العينية.

كما ان مصطلح الإستدامة هو القدرة على الحفاظ وتعزيز وصيانة الموارد الإقتصادية والبيئية والإجتماعية بغية تلبية الأجيال الحالية والقادمة. ويمكن عد الركائز الثلاثة للاستدامة كالتالي:

- **الاستدامة الاقتصادية (Economico sustainability):** ويقصد بها تحقيق الرفاهية الإقتصادية لأطول مدة وتقاس بمعدلات الدخل والإستهلاك.(أحمد، 2023، صفحة 372)

- **الاستدامة الاجتماعية (Social sustainability)**: تتمحور حول الحفاظ على التماسك الاجتماعي وقدرته وسعيه على تحقيق الأهداف المشتركة،انطلاقا من تلبية الاحتياجات الفردية، كالصحة والتعليم والتغذية والسكن والمجال الثقافي.
- **الاستدامة البيئية(Environnemental sustainability)**: وتشير إلى عقلنة وكذا الإستغلال وإلى استخدام الأمثل لمختلف الموارد البيئية والحفاظ عليها للإجيال اللاحقة.

وقد تم دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في إطار الحكم الراشد.

3.3.متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البحث في إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكشف الكثير من مواقع الخلل التي ينبغي مراجعتها، حيث أضحى الاعتناء بهذا القطاع ضرورة اقتصادية ملحة. ويعتبر التمكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حلقة مهمة لربط سلسلة الإنشاء والإنماء والديمومة، وذلك بغرض استدامة هذه المؤسسات.

تعبر إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن سعي المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من المتطلبات تضمن لها الديمومة والبقاء، من خلال توجيه أهدافها نحو ثلاثة أبعاد تتمثل في: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

يوضح الشكل الموالي ترابط أبعاد الاستدامة:

الشكل 01: أبعاد الاستدامة

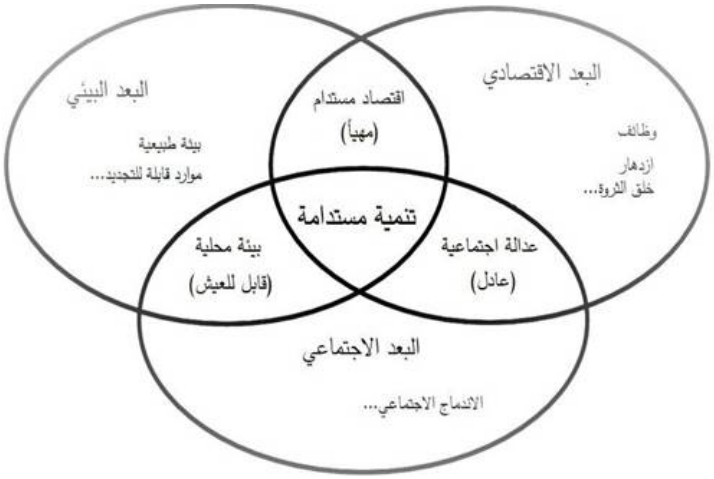

Source:(ChrysaLamprinnopouiou, 2011, p. 608)

وكما هو مبين في الشكل هناك ترابط بين هذه الأبعاد المختلفة، ومن ثم فإن تعزيز القدرة الاقتصادية لمختلف المؤسسات هو الأساس لتوفير وسائل الحفاظ على وظائفها الاجتماعية والبيئية (مثل المجتمعات الريفية). إن الآثار الاجتماعية مثل الحفاظ على مجتمع قوي وصحي وعادل تنجم عن توفير فرص العمل على سبيل المثال مما يؤدي إلى وضع عادل بدون اختلالات بين المناطق الريفية والحضرية، على سبيل المثال. أو بين المناطق الريفية والحضرية. وبالمثل، فإن الحفاظ على الجودة البيئية، مثل الاستخدام الحكيم للأراضي الزراعية، يعد أيضا شرطا مسبقا لتطوير إمكانات اقتصادية دائمة في مجتمعات مختلفة مثل المناطق الريفية.

ويتعلق:

- **البعد الاقتصادي:** بالاستخدام الكفء للموارد والقدرة التنافسية واستمرارية نشاط المؤسسات فضلا عن مساهماته في المجتمع.
- **البعد البيئي:** يشير قبل كل شيء إلى إدارة الموارد الطبيعية بهدف ضمان توافرها في المستقبل. ومع ذلك، فهو يشمل أيضا قضايا مثل حماية المناظر الطبيعية والموائل والتنوع البيولوجي، فضلاعن جودة مياه الشرب والهواء
- **البعد الاجتماعي:** هنا بمسائل فرص العمل وتنمية المجتمع ورفاهية الإنسان كما ينبغي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان بقائها واستمراريتها في السوق، تلبية متطلبات الاستدامة؛ بأبعادها، من خلال التزامها أن تكون أكثر استجابة لما يحدث حولها، من منطلق وجود دافع داخلي نابع من رغبتها في البقاء والاستمرارية.

حيث يوجد أربعة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعا لمدى تبنيها لمتطلبات الاستدامة، استنادا إلى محورين أساسيين محددين لأبعاد الاستدامة هما: التوجه المستدام أنشطة اجتماعية وبيئية والتوجه المقاولاتي (الاستباقيةProactivity'، المخاطرة، والابتكار). كما يلي:

- مؤسسات صغيرة ومتوسطة تفاعلية (Reactive)، وتتميز بتطبيق محدود للأنشطة الاجتماعية والبيئية مع توجه ضعيف نحو المقاولاتية.
- مؤسسات صغيرة ومتوسطة مناضلة(Militant)، وتتميز بالتفوق في تطبيق الأنشطة الاجتماعية والبيئية مع ضعف في الجانب المقاولاتي.
- مؤسسات صغيرة ومتوسطة تقليدية(Traditionalist)، وتتميز بتوجه عال نحو المقاولاتية مع تطبيق محدود للأنشطة الاجتماعية والبيئية.
- مؤسسات صغيرة ومتوسطة استراتيجية(Strategic)، تتفوق هذه المؤسسات في الأبعاد الثلاثة للاستدامة.

يوضح الشكل التالي مصفوفة استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل 02: مصفوفة استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

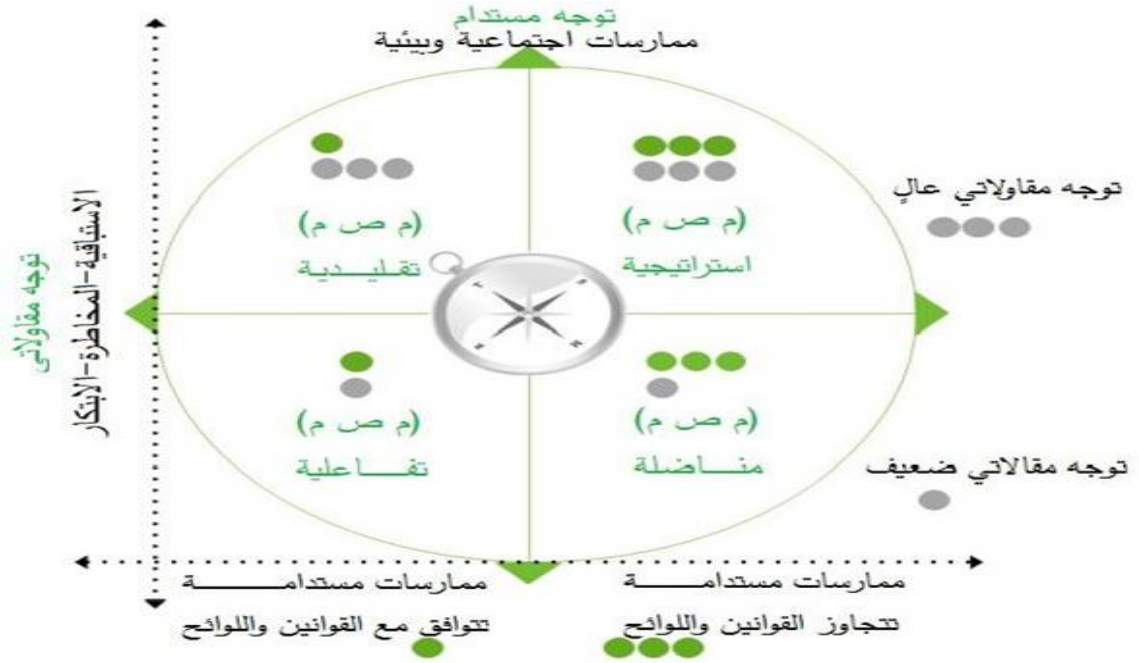

Source: (Labelle, Martine, & Jean-Marie , 2019, p. 5)

تفرض التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أدت إلى تزايد نسب خسارتها السعي نحو تحقيق متطلبات الاستدامة انطلاقا من رغبتها في البقاء والاستمرارية وفضلا عن الجهود التي تبذلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا المضمار، ينبغي أن تتدخل الدولة لغرض توجيه ممارسات وأنشطة الاستدامة، حتى ترتبط حلقات عمليات الإنشاء والإنماء والديمومة من خلال السياسة العامة.

حيث يمكن أن تتدخل الدولة لتوجيه ممارسات الاستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة مداخل: كالمدخل المعلوماتي (الاقناع التدريب...)، المدخل الاقتصادي التحفيز المكافآت الإعفاءات الضريبية ...)، والمدخل القانوني(القوانين، الأنظمة والتشريعات). وإن توجيه وتحفيز هذه الممارسات يكون بأحد اتجاهين:

- **اولا تدخل مباشر:** من خلال وضع إطار عام للاستدامة توجيه أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق أبعاد الاستدامة، توجيه السياسات العامة صوب التركيز على ربط حلقات الانشاء والإنماء والديمومة.
- **ثانيا تدخل غير مباشر:** ويشكل التسهيلات تطوير الخبرات والتنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة باستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.3.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور ملحوظ في السنوات الأخيرة في الجزائر حيث كان هذا التطور الملحوظ في تعدادها نتيجة جهود الدولة الجزائرية المبذولة في إطار دعم وتنمية هذا القطاع

1.4.3 عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع

تطور تعداد بسبب الإهتمام الذي جظي به هذا القطاع والجدول الآتي يوضح تطور هذه المؤسسات في الجزائر:

الجدول رقم 03: تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010_2022

سنوات / مؤسسات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	1016
المؤسسات الخاصة	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1022231
المؤسسات العامة	557	572	557	557	542	532	390
مجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621

سنوات / مؤسسات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤسسات الخاصة	1074236	1141602	1193096	92804	1266995	1359580
المؤسسات العامة	267	261	243	264	225	223
مجموع	1074503	1141863	1193339	106028	1267220	1359803

Source:Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME

من خلال الجدول نرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ عددها سنة 2022 ما يقارب 1359803 مقارنة بعام 2010 حيث كان يبلغ تعدادها حوالي 619072 نتيجة توفر هيئات الدعم والتوجيه والمرافقة، كما نلاحظ ان تعداد هذه المؤسسات في القطاع العام يسجل إنخفاض مستمر عكس ما يقابله في القطاع الخاص الذي يشهد إرتفاع مستمر منذ عام 2014 وهذا راجع إلى التوجه نحو الخوصص والتي يشهدها القطاع بالإضافة غلى توفير اجهزة الدعم والحكومي والمرافقة.

2.4.3 حسب الطبيعة القانونية

الجدول رقم04 : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية نهاية سنة2022

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		العدد	النسبة
مؤسسات خاصة	اشخاص معنوية	762769	56,09
	اشخاص طبيعية	596811	43,89
	مهن حرة	272726	20,06
	مهن حرفية	324085	23,83
المجموع 01		1359580	99,98
مؤسسات عامة	أشخاص معنوية	223	0,02
المجموع 02		223	0,02
المجموع الكلي		1359803	100

Source:Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME

بالإعتماد على الجدول نرى أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ1359803 عام 2022 تنقسم بدورها غلى :1359580 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص، والتي تشمل 56,09 أشخاص معنوية، والباقي مهن حرة بنسبة تقدر بـ 20,06% ومهن حرفية مثل النشاطات المتمثلة في الصناعات التقليدية قددرت بـ 23.83% أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام بلغت نسبتها حوالي 0,02%.

3.4.3**توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم**

حسب القانون رقم 17-02 وإعتمادا على آخر نشرية للإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع هذه المؤسسات حسب الحجم كما يلي:

الجدول رقم05 : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم نهاية سنة2022

	نهاية سنة 2021	سنة 2022				نهاية سنة 2022
		مصغرة	صغيرة	متوسطة	إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
العدد	1320664	72318	982	138	73438	1359803
النسبة		98,47	1,34	0,19	100	

Source : Bulletin d'Information Statistique des PME n°42, Algérie 2023, p.07

من خلال الجدول أعلاه، تظهر جليا سيطرة المؤسسات المصغرة على النسيج الاقتصادي لقطاع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ تقدر ب 72318 مؤسسة أي بنسبة 98% من إجمالي مؤسسات القطاع في نهاية سنة 2022، وفي المقابل تظهر أن المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي المؤسسات حيث لم تتجاوز 1,34 (982) مؤسسة صغيرة) و0,19% 138 مؤسسة متوسطة على التوالي، ويمكن إرجاع ذلك إلى سهولة إنشاء المؤسسات المصغرة من حيث التسيير وحجم التمويل مقارنة بالنوعين الآخرين.

4.4.3عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتنوع على قطاعات متعددة يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 06: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط إلى غاية نهاية 2022

القطاع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	النسبة
الزراعة	8322	0.61	82	36.77
الطاقة والمناجم	3369	0.25	2	0.90
البناء والاشغال العمومية	204438	15.04	14	6.28
الصناعة	115921	8.53	71	31.84
الخدمات	703445	51.74	54	24.22
الصناعة التقليدية	324085	23.84	_	_
المجموع	1359580	100		100

Source: Bulletin d'information statistique des PME n°42, Algérie 2023, p. 09. 10

تشير معطيات الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تنشط في ستة قطاعات أساسية يأتي في مقدمتها قطاع الخدمات بتعداد يقدر ب 703445 مؤسسة بنسبة 51.74، يليه قطاع الصناعة التقليدية ب 324085مؤسسة بنسبة 23,84، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بأكثر من 204438 مؤسسةبنسبة 15.04 من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ثم الصناعة، الزراعة ثم الطاقة والمناجم، ويمكن تفسير إقبال المستثمرين الخواص على قطاع الخدمات والصناعة التقليدية لسهولة مزاولة هذه النشاطات بالإضافة إلى الأرباح المتأتية منها، وعزوف المستثمرين عن التوجه نحو المشاريع الصناعية نظرا للإمكانيات الكبيرة التي تطلبها هذه الأخيرة، وبالتالي يستوجب على الحكومة الجزائرية وضع آليات لتعزيز وتدعيم هذه القطاعات لجذب المستثمرين نحوها لما لها من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فتنشط أساسا في الصناعة، الخدمات، الزراعة.

4.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوعاء الفعال في إحداث مناصب عمل والتخفيض من حدة البطالة بالإضافة إلى تدعيمها للسوق بمختلف السلع الضرورية هذا من الجانب الاجتماعي أما في الجانب الاقتصادي فهي تعتبر من بين القطاعات القادرة على خلق الثروة ودعم الناتج الداخلي الخام والمساهمة في رفع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1.4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الإقتصادية

1.1.4 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام

الناتج الداخلي الخام (PIB) هو ما تنتجه الدولة من منتجات اقتصادية نهائية خلال مدة زمنية محددة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية أم الأجنبية، وباعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فهي تعتبر أهم مساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام إذا ما تم استثناء قطاع المحروقات والذي لا يزال يمثل القطاع الأول في الاقتصاد الوطني، ولغرض ذلك نبين مساهمة هذه المؤسسات في تطورالناتج الداخلي الخام بالإعتماد على الجدول الموالي:

الجدول رقم07: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

سنوات	الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي الناتج الداخلي الخام	نسبة المساهمة
2010	5509,2	11991,56	45,94
2011	6060,8	14588,53	41,54
2012	6060,4	16208,69	40,76
2013	7634,4	16643,83	45,87
2014	8527	17205,10	49,56
2015	9237,8	16712,67	55,27
2016	9943,9	17514,63	56,77
2017	10106,8	18876,17	53,54
2018	10886,6	20452,32	53,3
2019	11450,6	20428,34	56,05
2020	11026,46		

Source: Bulletin d'information statistique du Ministère des PME pour la période (2010-2021).

تبرز نتائج الجدول أعلاه والشكل المرفق أن الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتخذ منحى تصاعدي سنويا، حيث انتقل من 2، 5509 مليار دج سنة 2010 إلى 10626,46 مليار دج سنة2020، لترتفع معه نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام الإجمالي من 45,94%سنة 2010 إلى 56,05 سنة 2019 وبالتالي فان تدعيم هذه المؤسسات يعتبر أمر أكثر منضروري في إطار عمليات تحقيق التنمية الاقتصادية.

1.4. 2المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في خلق الثروة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في خلق القيمة المضافة التي تقيس حجم حجم الإنتاج الذي تنتجه وتبيعه جميع المؤسسات، فهي تمثل على الصعيد الوطني الناتج الإجمالي الخام (PIB).

❖ **القيمة المضافة حسب الطابع القانوني خلال المدة(2010-2021).**

والشكل الموالي يوضح تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني خلال الممتدة من (2010-2021)

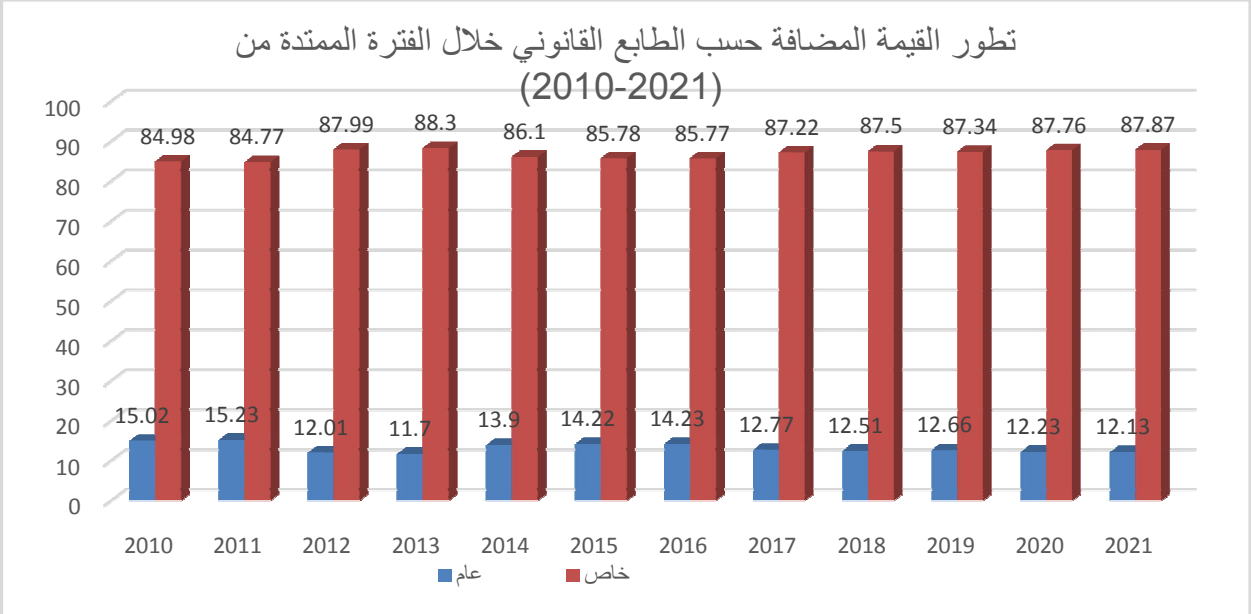

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على موقع وزراة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج excel.

شهدت القيمة المضافة خارج المحروقت إرتفاعها مستمر إبتداءا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2021حيث قدرت قيمتها عام 2021 حوالي 11760.74 مليار دينار جزائري في مقابل 5.509 مليار دينار جزائري سنة 2010 ،حيث قدرت مساهمة

القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج المحروقات خلال تلك الفترة ،حيث بلغت حصة مساهمته 10334.13مليار دينار جزائري سنة 2021 أي بنسبة 87.87%من الإجمالي مقابل 12.13% نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة وهذا راجع لإعتماد الدولة على مختلف الآليات والتدابير وأجهزة الدعم الحكومي هذا من جهة، ونتيجة النقل الإقتصادي والإجتماعي والتوجه نحو الخوصصة والتحرر والانفتاح الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات السوق من جهة اخرى.

❖ **تطور القيمة المضافةخلال المدة(2017-2021) وفق الإطار القانوني وقطاعات النشاطات الأساسية**

ولتبيان حصة القيمة المضافة في كل قطاع إقتصادي قمنا بإعداد الجدول الموالي:

الشكل 03: تطور القيمة المضافة خلال المدة(2017-2021) وفق الإطار القانوني وقطاعات النشاطات الأساسية

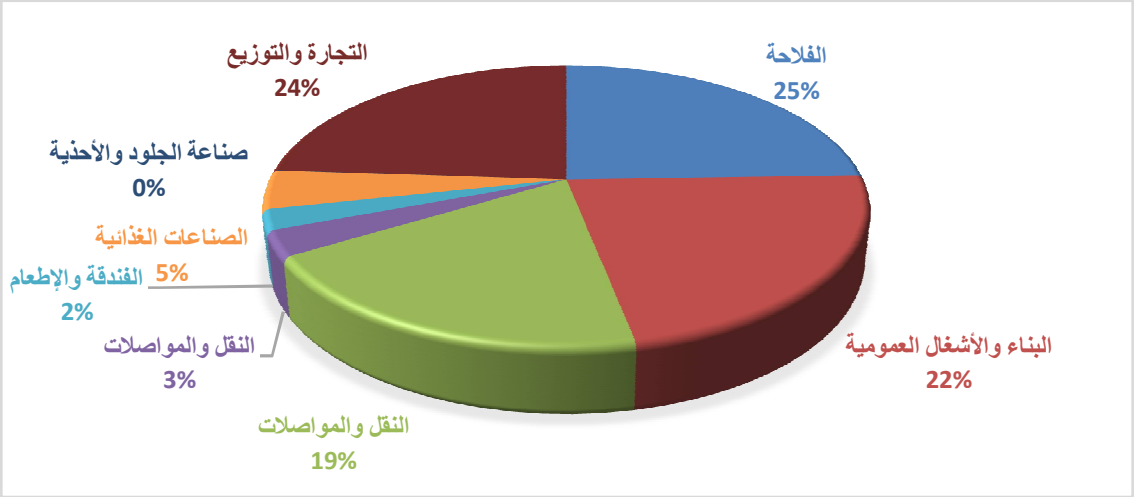

Source: Bulletin d'information statistique du Ministère des PME

التعليق على الشكل:

بالإعتماد على الشكل نلاحظ ان قطاع الفلاحة يحتل المرتبة الاولى من بين القطاعات المساهمة في خلق الثروة بقيمة تقدر حوالي:2688.32 مليار دينار جزائري أي بنسبة 25% ليليه قطاع التجارة والتوزيع في المرتبة الثانية بقيمة تقدر حوالي 2620.95 مليار دينار جزائري أي بنسبة 24% كما يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ22 % في حين المرتبة الرابعة كانتا لقطاع النقل والمواصلات بـ 19% أما بقية الصناعات فمساهمتها متوسطة وصغيرة نسبيا وهي كالتالي الصناعات الغذائية، الفنادق والمطاعم، والخدمات المؤسسية، والجلود والأحذية.

3.1.4 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

بالإضافة إلى دورها في زيادة الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة وتوفير مناصب شغل تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التجارة الخارجية، فالتجارب الدولية أثبتت نجاعة هذه المؤسسات وقدرتها الكبيرة على المساهمة بفعالية في زيادة حجم الصادرات وتخفيض قيمة الواردات.

والجدول الموالي يبين حصة التجارة الخارجية للجزائر من صادرات وواردات خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022.

الجدول رقم08: تطور حصيلة التجارة الخارجية ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها خلال الفترة 2010 2022

الوحدة :مليون دولار.

السنوات	صادرات خارج المحروقات	صادرات من المحروقات	إجمالي الصادرات	نسبة المساهمة	إجمالي الواردات
2010	1526	55527	57052	2.70	40471
2011	2062	71427	73489	2.81	47247
2012	2062	69804	71866	2.87	50376
2013	2014	62960	64974	3.09	55028
2014	2582	60304	62886	4.10	58580
2015	1969	32699	34668	5.68	51702
2016	1805	28221	30026	6.01	47089
2017	1930	35261	37191	5.19	46089
2018	2925.57	38871.75	41797.32	7	46330.21
2019	2580.37	33243.17	35823.54	7.20	41934.12
2020	2576.34	33242,12	23796.59	7.67	34391.61
2021	2598.65	33432.23	39280,83	8,57	37683,17
2022	2687.56	33453.75	60384,02	9,34	40173,59

Source: Bulletin d'Information Statistique des PME, N° : 18, 20, 22,24, 26, 28, 30, 32, 38 36 34, 42.40 Algérie, années : 2010-2022

يتضح من خلال الجدول أن قيمة الصادرات الجزائرية تشهد تذبذبا من سنة إلى أخرى بالزيادة والنقصان،هذا التذبذب ناتج عن التذبذب في قيمة الصادرات من المحروقات نظرا للتقلبات التي تمس أسعارها – باعتبارها تسيطر على معظم مبيعات الجزائر نحو الخارج وذلك بنسب تفوق 90% من إجمالي الصادرات. أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات والتي تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من قيمتها، فقد شهدت تطورا متزايدا خلال الفترة (2010 2022) هذا إذا ما استثنينا انخفاض هذه القيمة خلال السنوات 2015،2016، 2019، إلا أنه بالرغم من ذلك تبقى مساهمتها هامشية إذ لم تتجاوز 7% من الصادرات الكلية وهو ما يدل على فشل هذه المؤسسات في اختراق حدودها الوطنية وإيصال منتجاتها إلى الأسواق الدولية رغم الاعتمادات المالية المخصصة لها والجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لتشجيعها ودفعها على التصدير من أجل النهوض بالنسيج الصناعي الوطني وإيجاد بديل لقطاع المحروقات.

الشكل رقم04 : تطورحجم الصادرات لسنتي 2010 و2022

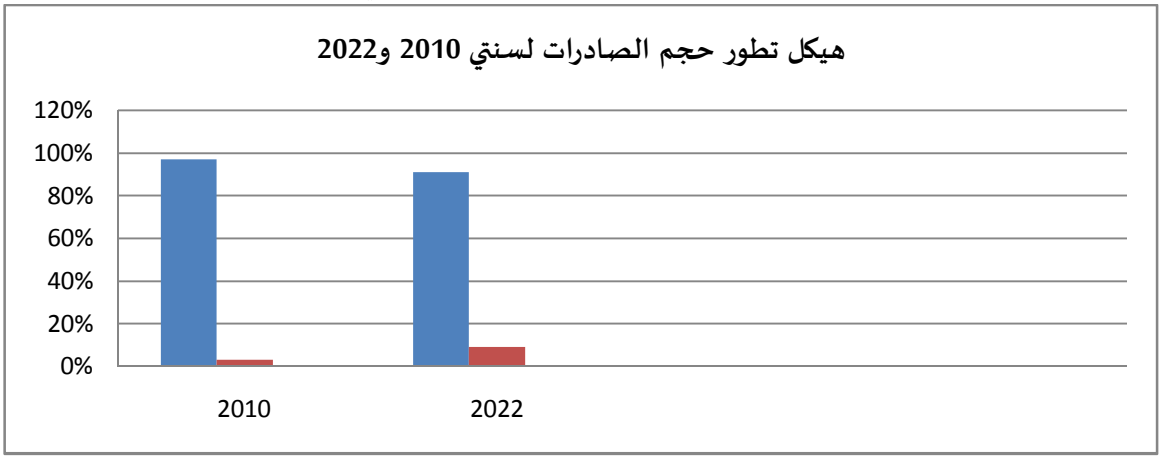

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم:06.

❖ **الآفاق المستقبلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات.**

في ظل المتغيرات الدولية والمحلية جعلت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتسم بالعديد من الفرص والآفاق التي يجب التعامل والتكيف معها لخلق آفاق واعدة لهذا القطاع وسنتطرق على اهم الآفاق التي تميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات في الجزائر في الآونة الأخيرة ونبرزها كما يلي:

- تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص لتمويل المشاريع الكبيرة من الممكن أن انتشارا واسعا في المستقبل.
- تمثل المقاولة من الباطن فرصة حقيقية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خاصة مثل: برنامج إنشاء بورصة للمقاولة من الباطن والشراكة بمساعدة هيئات دولية.
- تطور النشاط الفلاحي والاستثمار الصناعي: عملت الدولة على تشجيع القطاعين من أجل تنميتها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني كبديل للمحروقات .

2.4.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تغطية السوق والأنماط الاستهلاكية للمجتمع من خلال توفير مختلف السلع والخدمات مما يتيح فرص عمل أكثر لأفراد المجتمع مما يسمح ذلك برفع الدخل الحقيقي وتحسين المستوى المعيشي.

1.2.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيض من حجم البطالة وتوفير مناصب عمل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين العوامل المساهمة في التخفيف من حجم البطالة من خلال فتح وتوفير مناصب شغل لأفراد المجتمع حيث ساهمت في توفير ما يقارب 3.2 مليون منصب عمل في عام 2022، ومع ذلك لا تزال تواجه العديد من التحديات والنقائص التي أدت بالحكومة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات بهدف النهوض بهذا القطاع.

❖ **التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

الجدول الموالي يمثل تطور عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال المدة(2010-2022) وكذلك معدل التطور من سنة إلى أخرى.

الجدول رقم 09 : تعدادا عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المدة (2010-2022)

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة التطور
2010	1577031	48653	1625685	_
2011	1676111	48087	1734194	6.10
2012	1800742	47376	1848117	7.20
2013	1953636	48256	2001895	3.67
2014	2110665	46569	2157234	8.70
2015	2327293	43727	2371020	7.49
2016	2516674	29024	2540698	11.16
2017	2632018	23452	2655470	4.58
2018	2702067	22197	2724264	3.39
2019	2864566	21085	2885651	5.92
2020	2899232	21537	2920769	2.21
2021	3114860	20108	3134968	7.33
2022	3307821	19608	3288213	4.88

Source: Bulletin d'information statistique du Ministère des PME pour la période (2010-2022).

ويمكن توضيح تعداد عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة (2010-2022) في الشكل التالي :

بالاعتماد على الجدول يتبين أن عدد العمال ارتفع من حوالي 1.625 مليون عامل عام 2010 إلى 3.288 مليون عامل عام عام 2022 كما أن عدد العمال بين سنة 2018 و 2019 ارتفع بنسبة تقدر به 5.92% وهذه النسبة لا تعبر عن عدد العمال بدقة، لأنها لا تشمل الموظفين والمستخدمي الغير المصرح بهم لدى الوكالة الوطنية للتشغيل ومؤسسات الضمان الاجتماعي وغيرها، وبلغ عدد العمال حوالي 3,2 مليون عامل أواخر سنة 2022 منها 19.608 في المؤسسات العمومية وعليه يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قطاع جد هام في خلق مناصب شغل، وهذا ما يتماشى مع جهود الدولة الجزائرية لدعم القطاع الخاص عبر مختلف الآليات.

الشكل 05 : تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال (2010-2022).

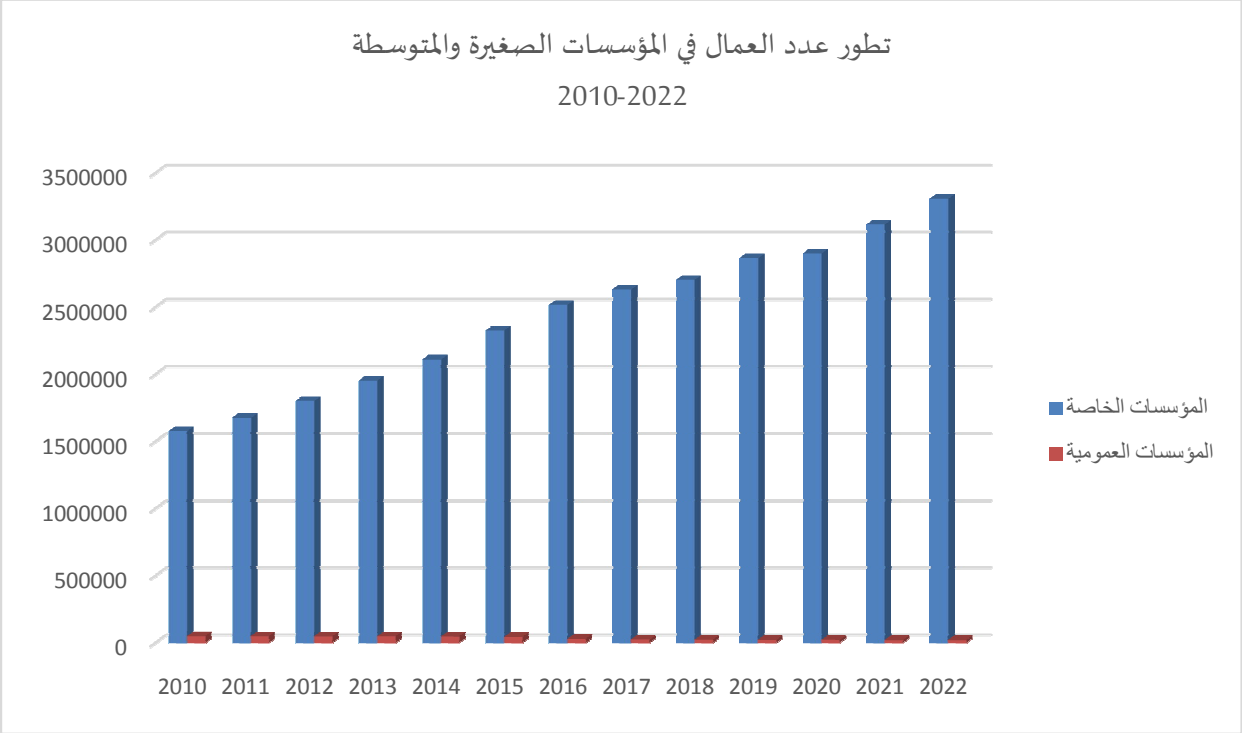

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم:09.

2.2.4 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاج السلع الإستهلاكية الضرورية للمجتمع:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في توفير السلع الاستهلاكية وتموين السوق المحلية والوطنية بالمواد الضرورية لفائدة السكان ومختلف الطبقات الاجتماعية خصوصا الفئات المتوسطة ومحدودي الدخل.

في الجزائر، تمثل المواد الفلاحية والغذائية أهم الفروع التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حيث تبلغ قدرتها في تموين السوق الوطنية حوالي 30% رغم قلة انتشارها في قطاعي الفلاحة (0.61%) والصناعة(8.84%)

تمتد هذه التغطية إلى الخشب والفلين (19.2%)، مواد البناء (14.97%)، وصناعة النسيج (13%)

ومع تمركز النشاط في المدن الكبرى، تؤدي هذه المؤسسات دورا اجتماعيا على المستو المحلي والمناطق الداخلية من خلال اشتغالها في مجالات لا تحتاج الى يد عاملة كثيرة كالكهرباء وتعبيد الطرقات والتهيئة.

5.خاتمة:

وفي ختام ورقتنا البحثية هذه تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت خلال العشريتين الأخيرتين في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال الزيادة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات إلى جانب ما توفره من مناصب شغل وكذا توفير مختلف السلع الضرورية التي يحتاجها افراد المجتمع.

ولكن رغم ماحققته هاته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن ذلك غير كافي ولا يؤهلها بعد للقيام بهذه الوظائف الإستراتيجية سواء لفائدة المجتمع أو حتى لصالح القطاع الإقتصادي والإجتماعي بسبب صعوبات بقيت حاجزا أمام تطورها وحتى استمراريتها، وهنا يأتي دور الحكومة لدراسة الآفاق المستقبلية من أجل التطوير والنهوض بهذا القطاع الذي يعد قطاعا منتجا للثروة.

توصلنا في آخر هذا البحث إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة قاطرة النمو والتنمية، نظرا لأهميتها ودورها في تفعيل الجانب الإقتصادي والإجتماعي.
- من أجل ضمان إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية دورها الاقتصادي والاجتماعي لابد لها من أن تستثمر أكثر في القطاعات الصناعية والإنتاجية الفعلية ولا تكتفي فقط بالاستثمار في النشاطات غير الاقتصادية التي تشهد عادة تنافسية قليلة كالبناء والأشغال العمومية.
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر طيلة فترة الدراسة (2010_2022) وهذا ناتج عن الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في مجال تدعيم وتنمية هذا القطاع .
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص معدل البطالة حيث وصل عدد مناصب الشغل المصرح بها في سنة 2023 ما يقارب :606847 منصب شغل .
- عرفت القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات تطورا هاما خلال الفترة (2010_ 2022)حيث بلغت 11760.74 مليار دينار جزائري نهاية سنة 2021 وبرزت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج المحروقات بنسبة % 87.87 من الإجمالي مقابل 12.13% نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة.
- حجم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات ضعيفة وهامشية حيث لم تتعدى نسبتها خلال فترة الدراسة (2010_ 2022) حدود 5% من القيمة الإجمالية للصادرات.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الصعوبات المتمثلة في غياب المرافقة ونقص التمويل التي تعرقلها في أداء دورها الفعال في المساهمة وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

❖ **إقتراحات الدراسة:**

ومن أجل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية يمكن لنا تقديم الإقترحات الآتية:

- مساهمة الحكومة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية وتوفير التمويل لتشجيع إنشاءها وتطورها في كل المناطق وفي كل النشاطات .
- يكمن تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال دعم جهود القطاع الخاص للإستثمار من خلال المرافقة الحكومية للمؤسسات للتصدير نحو الأسواق الخارجية لزيادة فرص التصدير وتنويع الصادرات خارج المحروقات.
- إنشاء سوق للأوراق المالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمكنها من الحصول على قروض واستثمارات تتناسب مع خصوصياتها وأولوياتها.
- إنشاء هيئات دراسية مستقلة تتولى متابعة عمل وسير ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقدم لها النصيحة وتوجهها نحو المسارات التي تمكنها من التطور وتقلل من اعتمادها على الدعم الحكومي.
- توجيه السياسات المالية نحو تشجيع الأفكار المولدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي خلق مناصب شغل وكذا تسهيل الإجراءات والقوانين التي تسمح بإنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة .
- ترقية فكرة انفتاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشراكة مع الأجانب الذين يملكون الخبرة والمهارات ومصادر التمويل، مما يعني الانفتاح على العالم الحديث قصد اكتساب العلوم والتحكم في المعارف الاقتصادية والتكنولوجية المرادفة لها من أجل ارتقاء المؤسسات إلى مستوى التنافس العالمي.

6.قائمة المراجع:

1. C.Warhurst, A. (2022). Performance Management, Report Primarily Funded By The Mining And Minerals And Sustainable Development Programme.
2. ChrysaLamprinnopouiou, P. L. (2011). Scotland's Food and Drink Policy Discussion: Sustainability Issues in the Food Supply Chain . sustainability.
3. Labelle, F., Martine, S., & Jean-Marie , C. (2019). A practice-based typology of sustainable SMEs: development of a sustainability compass. . Revue de l'organisation responsable,, 11(2).
4. الجريدة الرسمية. (10 جانفي، 2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (02-17). الجزائر.
5. حسين عبد المطلب الأسرج. (2010). المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية. مجلة الباحث، 8، صفحة 47_58.
6. حمداش شهيرة. (2019_2020). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية(أطروحة الدكتوراه). كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر3.
7. داود غديري. (2023). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:بين إرهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الإقتصاد الوطني وترقيته. مجلة الإقتصاد والمالية، 9(1).
8. رمضاني عفيف. (2022). عوامل ومتطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، 5(1).
9. سعيد بن أحمد. (ديسمبر، 2023). إستدامة المؤسسات المصغرة ضرورة من أجل تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية في الجزائر. مجلة دفاتر، 19(2)، صفحة 391_396.

10. علمي حسيبة. (2022). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين حقيقة الواقع القانوني وآفاق إقتصادية واعدة. المجلة الجزائرية للأبحاث الإقتصادية والمالية، 5(1)، صفحة 106_127.
11. فتيحة بن عزوز. (سبتمبر، 2018). الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة الدراسات والبحوث القانونية(10).